

الدرس الخامس من شرح القواعد الفقهية الخمس الكبرى وما تفرع منها لفضيلة الشيخ وليد السعيدان

وليد السعيدان

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان حفظه الله يقدم باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين من والصلة والسلام على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن والاه واهتدى بهداه. نحن في - 00:00:00

القاعدة الرابعة من القواعد الخمس الكبرى وهي قاعدة لا ظرر ولا ضرار. وتعبرنا عن القاعدة بهذا اللفظ احسن من تعبير بعض الفقهاء بقولهم الضرر يزال. وذلك ان التعبير هذا يتفق مع حديث مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرار ولا ظرر - 00:01:00

يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرار ولا ظرر. ولأن المتقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى ان التعبير عن المعانى الشرعية بالفاظ النصوص اولى. فقولهم لا ضرار اي لا يجوز للانسان ان يوقع الضرر على غيره. وقولهم ولا ضرار اي - 00:01:30

لا يجوز لغيرك ان يوقع الضرر عليك. وقوله لا ضرار هذه لا النافية للجنس فهي نفي لجميع انواع الضرر. وقد دل على هذه القاعدة الكتاب والسنة والاجماع. فاما من الكتاب فقد نفى الله عز وجل المضاراة وحرمها في جمل من الآيات. من - 00:02:00

كتحرير مضاراة الزوجة. فقال الله عز وجل ولا تضاروهن لتضيقوا عليهم فنهى الله عز وجل عن مضاراة الزوجة والتضييق عليها لأن المتقرر انه لا ضرار ولا ظرر ذلك نفي الله عز وجل المضاراة بين الزوجين في الرضاع. فقال الله عز وجل لا تضارا والدتك - 00:02:30

بولادها ولا مولود له بولده. وعلى الوارث مثل ذلك. وقد اجمع العلماء العلماء رحمهم الله تعالى على هذا على هذا اصل في الجملة وان اختلفوا في بعض تفاصيله ولكن الجميع متفق على تقريرها - 00:03:00

هي من القواعد المتفق عليها بين علماء المذاهب رحمهم الله تعالى فاذا جمیع انواع الضرر لا يجوز ان يوقعها الانسان على غيره كما انه لا يجوز لغيره ان يوقعها عليه. وعلى ذلك جمل من الفروع. مما يدخل تحت ذلك. مما يدخل تحت - 00:03:20

باب الشفعة في الفقه الاسلامي. والشفعة هي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه من انتقلت اليه بنفس العوذه. فاذا كان لك مع احد ملك او في ارض او عقار فاراد هو ان يبيع نصيبيه فان احق الناس بالشراء هو انت ولا يجوز - 00:03:46

يجوز له ان يبيع نصيبيه الا بعد اخبارك واعلامك. وفي صحيح الامام البخاري من حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم. وفي رواية الامام مسلم قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة - 00:04:16

فيما لم يقسم من عقار او شركة لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه. فان شاء اخذ وان شاء ترك. وان باع ولم يؤذنه فهو احق به يعني يجوز للشريك ان ينتزع حصة شريكه من انتقلت اليه بنفسه العوذه. لو سألا سائل وقال لماذا شرعت الشريعة - 00:04:36

باب الشفعة نقول لرفع الضرر عن الشريك لرفع الضرر عن الشريك. وذلك لأن صاحبك قد لا يرضى بغير شراكتك. فكونك تبيع الشركة او نصف الشركة لرجل اخر قد لا يرضى او قد يتضرر بوجود هذا الشريك الثاني فرفقا للضرر عنك اجازت الشريعة لك ان اجازت الشريعة - 00:05:01

لك ان تنتزع نصيبيه. اذا باب الشفعة في كل ما قرره الفقهاء يدخل تحت هذا المقصود الاعظم وهو رفع الضرر عن المحكمات عن الشركاء ومنها كذلك باب الخيار في الفقه الاسلامي بجميع انواعه. فان باب الخيار يدخل تحت - 00:05:26

رفع الضرر فمنها خيار المجلس وخيار التدليس وخيار العيب وخيار الشرط وجميع انواع الخيار السبعة كلها تدخل تحت هذا اصل. ولذلك خيار العيب مثلا خذوا مثلا واحدا على خيار العيب اذا باعك الانسان سلعة وهي معيبة فانه يثبت لك خيار اسمه خيار العيب -

انت مخير في هذا الخيار بين رد السلعة او اخذ العرش الزائد والارش هو قسط ما بين قيمتي السلعة الصحيحة ومعيبة فيجوز لك حيننـد ان تسترد السلعة وتأخذ الثمن كله او تقول اعطي الفرق بسبب هذا العيب. لو لم تجز الشريعة - 00:06:16

هذا الخيار لثبت الضرر على المشتري اليـس كذلك ؟ فرفعـا للضرر عنه اجازـت الشريـعـة هذا الامر. وكذلك منها خيار التدليس ليسوا هو تغيـير صورة المـبيع عن حـقيقـته ووـاقـعـه. كـتحـبـير اصـابـع الغـلام وتسـويـد شـعرـ الجـارـية - 00:06:36

وـجـمـع مـاء الرـحـى وارـسـالـه عـنـ عـرـضـها لـلـبـيعـ. وـهـذـه اـمـثـلـة قـدـيـمـةـ. وـلـكـنـ عـنـدـنـا مـثـلـ مـاـ مـثـلـ جـدـيـدـ وـهـوـ تـفـسـيـلـ السـيـارـةـ وـتـفـسـيـلـ اـسـفـلـهاـ حـتـىـ يـخـفـيـ عنـ الـبـاءـ عـنـ الـمـشـتـريـ اـنـهـ تـنـقـصـ الـزـيـتـ مـثـلـ اوـ تـهـربـ الـزـيـتـ. هـذـاـ يـسـمـونـهـ التـدـلـيـسـ. وـلـذـكـ 00:06:56

يـجـبـ عـلـىـ الـاـنـسـانـ اـذـاـ عـرـضـ سـلـعـتـهـ اـنـ يـعـرـضـهـ بـكـامـلـ ماـ فـيـهـ مـاـ عـنـدـنـاـ مـثـلـ جـدـيـدـ وـهـوـ تـفـسـيـلـ السـيـارـةـ وـتـفـسـيـلـ اـسـفـلـهاـ حـتـىـ يـخـفـيـ عنـ الـبـاءـ عـنـ الـمـشـتـريـ اـنـهـ تـنـقـصـ الـزـيـتـ مـثـلـ اوـ تـهـربـ الـزـيـتـ. هـذـاـ يـسـمـونـهـ التـدـلـيـسـ. وـلـذـكـ 00:07:16

يـقـولـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـانـ صـدـقاـ وـبـيـنـ بـورـكـ لـهـماـ فـيـ بـيـعـهـماـ وـمـثـلـ وـكـذـلـكـ بـابـ الـخـيـارـ فـيـ الـغـبـنـ. فـيـ خـيـارـ اـسـمـهـ خـيـارـ الـغـبـنـ وـالـغـبـنـ هـوـ الـزـيـادـةـ فـيـ ثـمـنـ السـلـعـ زـيـادـةـ مـجـحـفـةـ. كـأـنـ 00:07:37

يـبـيـعـكـ سـلـعـةـ لـاـ تـسـاوـيـ خـمـسـيـنـ رـيـالـاـ بـيـعـهـاـ بـمـئـةـ وـخـمـسـيـنـ رـيـالـاـ. فـاـذـاـ تـبـيـنـ لـكـ باـخـرـةـ اـنـكـ غـبـتـ وـقـهـرـتـ وـخـدـعـتـ وـآـعـلـيـكـ وـغـشـشـتـ فـيـ هـذـاـ ثـمـنـ فـيـثـبـتـ لـكـ خـيـارـ اـسـمـهـ خـيـارـ الـغـبـنـ. اـمـاـ انـ تـرـدـ السـلـعـ وـتـأـخـذـ ثـمـنـ وـاـمـاـ انـ يـدـفـعـ لـكـ الـبـائـعـ قـهـراـ 00:07:57

وـقـضـاءـ وـحـكـومـةـ الـثـمـنـ الـزـائـدـ. وـلـذـكـ كـانـ رـجـلـ كـانـ رـجـلـ مـنـ اـصـاحـابـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ آـآـ اـصـابـتـهـ ضـرـبةـ فـيـ رـأـسـهـ فـكـانـ يـسـتـرـسلـ فـيـ الـبـيـوـعـ. وـكـانـ الـبـاعـةـ لـاـ يـرـحـمـونـ ضـعـفـهـ وـتـفـكـيرـهـ فـكـانـ كـلـمـاـ عـرـضـ عـلـيـهـ ثـمـنـ وـلـوـ زـائـدـ قـبـلـهـ. وـهـوـ حـبـانـ اـبـنـ مـنـقـذـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ. فـلـمـاـ فـجـاءـ اـلـنـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ 00:08:17

وـاـخـبـرـهـ بـالـخـبـرـ فـقـالـ يـاـ رـسـوـلـ اللـهـ اـنـيـ اـخـضـعـ فـيـ الـبـيـوـعـ فـجـعـلـ لـهـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ثـلـاثـةـ اـيـامـ خـيـارـاـ وـقـالـ اـذـاـ بـاـيـعـتـ فـقـلـ لـاـ خـلـاـبـةـ اـيـ لـاـ خـدـيـعـةـ. وـالـخـلاـصـةـ اـنـ بـابـ الـخـيـارـ مـنـ اوـلـهـ اـلـىـ اـخـرـهـ مـبـنـاهـ عـلـىـ 00:08:47

هـذـهـ القـاعـدـةـ عـلـىـ رـفـعـ الـضـرـرـ عـنـ الـمـتـعـاـقـدـيـنـ اوـ اـحـدـهـمـاـ لـاـنـ الـمـتـقـرـرـ فـيـ الشـرـعـ اـنـهـ لـاـ ضـرـرـ وـلـاـ ضـرـارـ وـمـنـهـ كـذـلـكـ مـاـ قـالـهـ الـاـمـامـ الشـنـقـيـطـيـ رـحـمـهـ اللـهـ فـيـ اـضـوـاءـ الـبـيـانـ وـاـنـقـلـ لـكـ عـبـارـتـهـ بـالـنـصـ. قـالـ رـحـمـهـ اللـهـ فـيـ مـسـأـلـةـ 00:09:07

قـالـ اـنـ كـانـ الـمـظـاـهـرـ حـيـنـ وـجـوـبـ الـكـفـارـ غـنـيـاـ اـنـ كـانـ الـمـظـاـهـرـ حـيـنـ وـجـوـبـ الـكـفـارـ غـنـيـاـ اـلـاـ اـنـ مـاـ لـهـ غـائـبـ عـنـهـ يـعـنـيـ فـيـ تـجـارـةـ اوـ اوـ فـيـ عـقـارـ اوـ فـيـ اـرـاضـيـ اوـ فـيـ غـيـرـ ذـلـكـ الاـلـاـنـ مـاـلـهـ غـائـبـ عـنـهـ فـالـاظـهـرـ عـنـدـيـ يـقـولـهـ 00:09:28

فـالـاظـهـرـ عـنـدـيـ عـنـدـهـ اـنـ كـانـ مـرـجـوـ الـحـضـورـ قـرـيـباـ يـجـوزـ نـعـمـ. لـمـ يـجـوزـ لـهـ الـاـنـتـقـالـ لـلـصـومـ اـنـ يـسـتـطـيـعـ اـنـ يـكـفـرـ بـعـتـقـ الرـقـبـةـ وـلـاـ ضـرـرـ فـيـ اـنـ يـبـقـيـ يـوـمـاـ اوـ يـوـمـيـنـ حـتـىـ يـحـضـرـ مـالـهـ وـيـسـتـطـيـعـ اـنـ يـوـفـرـ السـيـوـلـةـ حـتـىـ يـشـتـرـيـ بـهـاـ الرـقـبـةـ 00:09:48

قـالـ الشـيـخـ وـانـ كـانـ مـالـهـ بـعـدـاـ جـازـ لـهـ الـاـنـتـقـالـ إـلـىـ الصـومـ مـعـ اـنـ غـنـيـ. يـسـتـطـيـعـ اـنـ يـشـتـرـيـ الرـقـبـةـ. لـاـنـ اـنـ الـمـسـيـسـ حـرـامـ عـلـيـهـ قـبـلـ التـكـفـيرـ وـمـنـهـ مـنـ التـمـتـعـ بـزـوـجـتـهـ زـمـنـاـ طـوـيلـاـ اـضـرـارـ عـلـيـهـ بـلـ 00:10:08

اـضـرـارـ بـكـلـ مـنـ الـزـوـجـينـ وـفـيـ الـحـدـيـثـ لـاـ ضـرـرـ وـلـاـ ضـرـارـ. وـهـذـهـ خـلـافـاـ لـبـعـضـ اـهـلـ الـعـلـمـ الـذـيـنـ قـالـوـاـ مـاـ دـامـ غـنـيـاـ فـيـجـبـ عـلـيـهـ اـنـ يـنـتـظـرـ وـلـوـ اـشـهـراـ اوـ سـنـيـنـ حـتـىـ يـحـضـرـ مـالـهـ فـهـذـاـ فـيـ ضـرـرـ عـظـيمـ لـاـ تـأـتـيـ بـمـثـلـهـ الشـرـيـعـةـ 00:10:28

وـمـنـهـ كـذـلـكـ لـقـدـ اـجـازـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ لـلـزـوـجـ وـرـغـبـ لـهـ مـرـاجـعـةـ زـوـجـتـهـ عـنـدـ طـلاقـهـ فـاـذـاـ طـلاقـهـ فـيـسـتـحـبـ لـهـ اـنـ يـرـاجـعـهـ. وـلـكـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ اـشـتـرـطـ لـجـواـزـ الـمـرـاجـعـةـ دـمـ اـرـادـةـ 00:10:44

ضـرـرـ دـمـ اـرـادـةـ الضـرـرـ. فـمـنـ بـاـنـتـ مـنـهـ الـقـرـائـنـ الدـالـلـةـ عـلـىـ اـنـهـ لـمـ يـرـدـ بـمـرـاجـعـتـهـ زـوـجـتـهـ اـلـاـ ضـرـرـ فـرـجـعـتـهـ حـرـامـ عـلـيـهـ. حـرـامـ عـلـيـهـ. وـاـمـاـ مـنـ بـاـنـتـ مـنـهـ الـقـرـائـنـ اـنـهـ يـرـيدـ اـنـ تـعـودـ الـمـيـاهـ اـلـىـ مـجـارـيـهـ وـاـنـ 00:11:04

اـلـيـهـ زـوـجـتـهـ وـلـاـ يـقـصـدـ الـمـضـارـاـ بـهـذـهـ الـرـجـعـةـ فـاـنـ الـرـجـعـتـهـ حـلـالـ. وـلـذـكـ قـالـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ وـبـعـولـتـهـنـ ايـ اـزـوـاجـهـنـ اـحـقـ بـرـدـهـنـ ايـ بـرـجـعـتـهـ فـيـ ذـلـكـ ايـ فـيـ زـمـنـ الـعـدـةـ اـنـ اـرـادـوـاـ اـصـلـاحـاـ. اـنـ اـرـادـوـاـ اـصـلـاحـاـ 00:11:24

فقيد الله عز وجل الرجعة بارادة الاصلاح. وذلك لأن المفترض انه لا ضرر ولا ضرار ومنها كذلك ان المرأة اذا سألتنا وقالت هل يجوز لي ان استعمل الحبوب المانعة للحمل - [00:11:44](#)

المانع للحمل؟ الجواب نقول لها نعم يجوز ذلك ولكن بشروطين. الشرط الاول ان تقرر الطبيبة المسلمة الموثوقة بأنه لا ضرر عليك في استعمالها. لانه اذا كان في استعمالها ضرر على صحتك العامة - [00:12:04](#)

فلا يجوز لك ان تستعملها لانه لا ضرر ولا ضرار. والشرط الثاني ان يأذن الزوج لان الزوج له حق في الولد استأننت زوجها ولم يكن في استعمالها ضرر عليها فانه يجوز لها حينئذ ولا بأس بذلك. ومن فروع ذلك ايضا تحريم الذنب والمعاصي - [00:12:24](#)

فان الذنب في الشريعة انما حرمت لانها تتضمن الضرر العام والخاص. وتتضمن المفاسد الخالصة او الراجحة فاللذى والربا والسرقة والقذف والكذب والتولى يوم الزحف والسحر وشهادة الزور وغيرها من سائر المحرمات - [00:12:44](#)

انما حرمت لاما فيها من الضرر على الفرض وعلى الاسرة وعلى المجتمع وعلى الاقتصاد باسره. فلما اشتملت هذه المحرمات وما توا على الاضرار الدينية والدنيوية جاء الشرع بتحريمها. لان المفترض انه لا ضرر ولا ضرار. ومنها كذلك - [00:13:04](#)

اعلم رحمك الله تعالى ان باب الاداب مع الجار تتضمن ثلاثة حقوق ثلاثة اشياء الامر الاول بذل الندى وهذا لا يخصنا هنا ولكن يخصنا الامر الثاني وهو كف الاذى والحق الثالث طلاقة الوجه. فهذه مجمل الحقوق بين الجيران. ان يبذل الجار الندى لجاره - [00:13:24](#)

من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فلا يؤذى جاره. ومن كان يؤمن بالله واليوم الاخر فليكرم ضيفه وانت تعرفون الادلة الكثيرة الدالة على حرجه اذى الجار والامر بالاحسان اليه. ولذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم والله - [00:13:54](#)

لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن ثلاث مرات. قالوا من يا رسول الله؟ قال من لا يأمن جاره بوائقه فإذا تكون له للجار ثلاثة حقوق بذل الندى وكف الاذى وطلقة الوجه. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تحررن جارة - [00:14:14](#)

جارتها ولو فرسنا شاة وهو ظلفها. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لا زال ولا يزال جبريل يوصيني بالجارية حتى ظننت انه سيورته. فإذا من اصول الجوار كف الاذى لانه لا ضرر ولا ضرار. ومن ذلك ايضا لا يجوز - [00:14:34](#)

في الشريعة كتم اللقطة. لا يجوز في الشريعة كتم اللقطة. بل يجب على ملقطتها تعريفها. كما امرت بذلك الشريعة فكتم اللقطة امر محرم. لان كتمها من الامور التي توجب الضرر على مالكها. ولا لا؟ توجب الضرر - [00:14:54](#)

على مالكها والمفترض انه لا ضرر ولا ضرار. ومنها كذلك النهي عن السحر ووجوب قتل الساحر. وجعل السحر من جملة الموبقات وما ذلك الا لان فيه ضررا واضرارا بالغير بلا وجه حق. ومن ذلك ايضا ايضا وصف الدواء المغشوش للمريض. وصف الدواء المغشوش للمريض. فان - [00:15:15](#)

انه لا يجوز لان فيه ضررا واضرارا بالغير. ومنها باب فقهى واسع يسمى بباب الحجر. فباب الحجر كله مبني على رفع الضرر مبني على رفع الضرر. وقد قسم العلماء الحجر الى قسمين حجر - [00:15:41](#)

الغير وهو الحجر على المفسس وحجر لحظ النفس وهو الحجر على المجنون والسفهاء والصغير فلو اتنا اعطيينا المجنون والصغير والسفهاء اموالهم لا افسدوها واجبوا الضرر على انفسهم وعلى غيرهم. فحجرت الشريعة - [00:16:01](#)

وعليهم هذه التصرفات في اموالهم واقامت عليهم ولها ينظر في مصالحهم وينفق عليهم بقدر حاجتهم. حتى اذا كبروا فبلغ الصبي ورشد السفهاء وعقل المجنون ردت اليهم اموالهم كاملة موفرة فحينئذ يغتبطون بها - [00:16:21](#)

وكذلك الحجر على المفسس فان الغرباء حقا في ما له. فلو اتنا تركناه لم نحجر على ما له لاضاع ما له فضيع واضر بالغرماء والقاعدة تقول انه لا ضرر ولا ضرار. هذه جمل من الفروع والفرع كثيرة - [00:16:41](#)

ثم قرر العلماء رحمهم الله تعالى بعد ذلك جملة من القواعد المدرجة تحت قاعدة لا ضرر ولا ضرار. فمن هذه قواعد الضرورات تبيح المحظورات. الضرورات تبيح المحظورات فإذا وقع على الانسان ضرورة والجأته الى فعل شيء من المحرمات فانه يجوز له حينئذ - [00:17:01](#)

من الضرورة ما تندفع به ضرورته. واضح ولا لا؟ فيجوز للانسان ان يستخدم من من المحرم ما ترتفع به ضرورته. وبرهان ذلك ان الله

عز وجل في في اية المائدة في بيان سياق المحرمات من - [00:17:33](#)

قال حرمت عليكم الميّة والدم ولحم الخنزير الى ان قال في اخر الاية فمن اضطر في مخصلة غير متجانف لاتم فان الله غفور رحيم. ويقول الله عز وجل وقد فصل لكم ما حرم - [00:17:53](#)

ما عليكم الا ما اضطررتم اليه. الا ما اضطررتم اليه. ويفرع على ذلك فروع منها جواز الأكل من الميّة وقد قدمناه كثيرا. فيجوز لمن [بلغ به الجوع حد الهاك ان يأكل من الميّة. فان قلت وهل يشبع - 00:18:13](#)

الجواب لا بل لا يجوز له الا ان يتناول المقدار الذي تحفظ به نفسه فقط. فان قلت وهل يجوز له ان يحمل معه من الميّة شيئا فاقول [هذا يختلف باختلاف غلبة ظنه فان علم او غالب على ظنه انه - 00:18:33](#)

وسيد في طريقه مأكولا حلالا يغنه عن هذه الميّة فلا يجوز له ان يحمل معه شيئا. واما ان علم او غالب ظنه انه لن يجد امامه [مأكولا حلالا وانما هي صحراء قاحلة او طريقا لا م Alla - 00:18:53](#)

أكل عليه ولا شرب فيجوز له حينئذ ان يحمل معه القدر الذي تندفع به ضرورته فيما لو حلت عليه الضرورة مرة اخرى. فان اذا كنت [تجيز له ان يحمل في كيس او غيرها من الميّة. فلماذا لا يأكل ويشبع ولا يحمل معه شيئا؟ اذا غالب على ظنه انه - 00:19:13](#)

اهو لن يجد شيئا. فنقول هنا لا نجيز لقاعدة اخرى وهي ان المفاسد المتحقققة لا ترتكب من اجل مفاسد متوهمة المفاسد المتحقققة لا [ترتكب من اجل مفاسد متوهمة. وكونه يأكل فوق قدر الحاجة الان هذا مفسدته - 00:19:33](#)

متتحقققة وكونه لن يجد شيئا في طريقه هذا مفسدته متوهمة فلا يجوز لنا ان ندله على المفسدة المتحقققة من نعم من اجل مراعاة [مفاسدة متوهمة. ومن فروعها جواز دفع الغصة بالمشروب المحرم. اذا لم تندفع غصته الا بذلك - 00:19:53](#)

اذا لم تندفع غصته الا بذلك. ومن ذلك جواز النطق بكلمة الكفر اذا اضطر الى النطق بها بسبب الاكراه اذا لم تندفع ضرورته الا بذلك [لكن شريطة ان يكون قلبه مطمئنا مطمئنا بالاليمان. القاعدة الثانية - 00:20:13](#)

الضرورة تقدر بقدره. يعني لا يجوز للانسان ان يتتجاوز من استعمال المحرم الا بالمقدار الذي تندفع به ضرورته فقط. فمتي [ما تناول هذا المقدار عاد حكم المحرم كما كان - 00:20:33](#)

محرما كما كان. فان قلت اوليس الأكل من الميّة فيه ضرر ومرظ لانه بكثيرها اشياء متعفنة اليه فيه ضرر؟ الجواب نعم فيه ضرر؟ طيب [كيف يأكل كيف تأمر شريعة ان يأكل من الميّة مع ان فيه ضرر وانت تقول لا ضرر ولا ضرار. الجواب من جهتين. الجهة الاولى - 00:20:53](#)

اننا لا نسلم ان تلك القيميات التي سياكلها من الميّة انها ستضره. لماذا؟ لأن الشريعة اجازت له ان يأكل منها والمتقرر في الشرع ان ما [جاز شرعا ارتفع ضرره قدرها. ان ما جاز شرعا - 00:21:23](#)

ارتفع ضرره قدرها. يعني تلك القيميات التي اجازت الشريعة له ان يتناول منها لا ضرر ولا بكثيرها حتى ولو كانت متعفنة فانها تنزل [على بطنه ويتبغى به بها جسده بردا وسلاما - 00:21:43](#)

نتوما معي في هذا ولا لا؟ الجواب الثاني سلمنا ان فيها ضرر الا اننا ندفع بهذا الضرر الصغير ضررا اعظم من ذلك وهو انه يموت. [ويبني على ذلك ايضا اذا اضطررت لكشف شيء من عورتك - 00:22:00](#)

عند الطبيب فلا تخلي سراويلك امامه وانما تكشف منها المقدار الذي يحتاج الطبيب الى نظر الناظر اليه من باب الضرورة [والحاجة. وكذلك المرأة اذا احتاج الطبيب الى رؤية شيء من عورتها بسبب علتكم - 00:22:20](#)

تداوي فلا يجوز لها ان تكشف مقدارا اكثر من المقدار الذي تندفع به الضرورة. والقاعدة بذلك واضحة. وعلى ذلك قول الله عز فمن [اضطر غير باع ولا عاد. اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في قوله غير باع ولا عاد - 00:22:40](#)

والقول الصحيح عندي والله اعلم ان قوله غير باع اي غير باع لتناول المحرم ابتداء. لو ان الضرورة ما الجأنه ولا يبغيها. طيب ولا عاد [غير متعد حد الضرورة. فقوله ولا عاد هي معنى - 00:23:03](#)

قواعد الضرورة تقدر بقدره فهو لا يتتجاوز حد الضرورة. لأن التجاوز يعتبر اعتداء وعدوانا. وهو محرم شرعا القاعدة الثالثة الضرر

الاشد يدفع بالظرر الاخف. الضرر الاشد يدفع بالظرر الاخف. اعلم رحمك الله تعالى ان الشريعة جاءت لتقرير المصالح وتكميلها -

00:23:23

تقليل وتعطيل المفاسد وتقليلها. وجاءت الادلة مقررة انه اذا تعارضت مصلحتان روعي العاهمما بتفويت ادنىهما؟ واذا تعارض مفسدتان روعي اشدهما بارتكاب اخف فيهما وعلى ذلك قررت الادلة ذلك الامر تقريرا لا مزيد عليه. فانه ان تعارض ضررا - 00:23:55
وابد من ارتكاب واحد منها. وابد من ارتكاب واحد منها. فحينئذ ينظر المكلف الى اعظمهما ضررا فيجتنبه ويقدم على الاخف ضررا. وعلى ذلك قول الله عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم. فالظرر الاشد هو - 00:24:25
الله عز وجل والضرر الاخف هو سب الة المشركين. فلما تعارض امرنا ربنا عز وجل ان نترك السب اي سب الهم. مع ان ترك سب الهم ضرر. ولكن تفاديا وقوعي في الضرر الاعظم الاشد وهو سبهم لله عز وجل. فاذا كنا اذا سبنا الهم سبوا الها فمن الحكمة والمصلحة ان - 00:24:55

سب الهم وهو اقدام منا على الضرر الاخف تفاديا للوقوع فيما هو اعظم اعظم منه ضررا. وكذلك قول الله عز وجل لكم في القصاص حياة يا اولي الالباب لعلكم تتقدون. فانظر كيف قرر - 00:25:25
ان قتل القاتل حياة مع انه قتل وموت لكنه يتضمن الحياة. فكيف يصفه بأنه حياة مع انه موت ها نعم نقول هو موت في ذاته بالنسبة للقاتل. ولكنه حياة باعتبار - 00:25:45

راحة بال اولياء الدم وشفاء غ衣ظ قلوبهم واستقرار المجتمع وعدم انتشار القتل والانتقام المفضي الى هلاك الحرف والنسل. فان اولياء الدم اذا رأوا القاتل يمشي في الشارع. يستمتع بحياته قد قتل اباهم او اخاهم فان الطبيعة البشرية طبيعة الانتقام تقضي الى ان يقتلوه. ثم - 00:26:05

واذا قتل فان ابناء القاتل اذا رأوا بشاعة قتل ابيهم واراقة دمه في الشارع امام الناس فانهم سيقتلون من قبيلة هؤلاء وهؤلاء سيقتلون من هؤلاء فحينئذ يموت المجتمع. فاذا ان طلبا لحياة المجتمع - 00:26:35
ورفعا للضرر العام عن المجتمع نقدم على هذا الضرر الخاص وهو قتل القاتل. فقتل القاتل وان فيه ضررا خاصا الا اننا نتفادى به الضرر العام الذي كان سيقع على المجتمع. ومنها ايضا قول النبي صلى الله - 00:26:55

الله عليه وسلم اذا بويغ لخليفتين فاقتلاوا الاخر منها. اذا بويغ لخليفتين فاقتلاوا الاخر منها مع ان قتل الخليفة الاخر فيه ضرر عليه وعلى اولاده ولكن احتمل ذلك الضرر. لانه ضرر يسير من اجل دفع الضرر العام والاجل - 00:27:15
وهو اختلاف المسلمين فسينقسم المسلمون والدولة الواحدة مع الخليفتين وكل من الخليفتين واتبعاهما سوف يطلب العلو في الارض فتحصل حينئذ في الدولة الواحدة المجازر والحروب والمقتلة العظيمة التي لا يرضها الله عز وجل - 00:27:39
دفعا لتفرق المسلمين واراقة دمائهم واختلاف كلمتهم وكثرة نزاعهم اقدمنا على هذا الضرر الخاص وهو قتل هذا الخليفة الثاني الذي اعتدى على طلب عقد الخلافة له وقد عقدت لرجل قبله. ومنها كذلك - 00:27:59
يستدل على هذه القاعدة استدالا وتفريعا ما فعله عمر رضي الله تعالى عنه عندما نفى نصر ابن وكان رجلا جميلا. فلما علم عمر ان النساء افتنن به. وكان ذا شعر ولمة حسنة امر - 00:28:19

القه فلما حلق ازداد جمالا فامر بتعميمه ففاق جماله جمالا فنفاه عمر حينئذ الى الى العراق مع ان نفيه وحرمانه من اهله وحرمان اهله منه فيه نوع ضرر نقدم على هذا الضرر الخاص من اجل امتناع الضرر العام. وهذا يدخل تحت نظرية التعزير للمصلحة العامة - 00:28:39

فان هذه النظرية تسمح لولي الامر اتخاذ اي اجراء حتى ولو لم يثبت بخصوصه دليل. اي تعزير يراهولي الامر صالح لحماية المجتمع من الاضرار العامة فلو لي الامر تقريره لان تصرفولي الامر على المجتمع منوط - 00:29:09
بالمصلحة ولذلك في في نظام في النظام السعودي يعزز المروج الذي يوجد معه حملات ترويجية او الذي يضبط معه يعني اه اشياء ترويجية ومخدرات كثيرة. ذات اعداد كثيرة فحينئذ يقتل حتى ولو لم يكن مستعملا - 00:29:29

مخدرات هو بنفسه. ومنها كذلك حديث ابي هريرة وانس رضي الله تعالى عنهمما في قصة ذلك الاعرابي الذي بال في المسجد فانه من ادلة قاعدة الضرر الاشد يدفع بالضرر الاخف. والحديث معروف لديكم - [00:29:52](#)

وهو ان اعرابيا جاء فبال في المسجد فزجره الناس فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلما قضى بوله دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذه المساجد لا يصلح فيها شيء من هذا البول ولا القدر وانما هي لذكر الله عز وجل - [00:30:12](#)
والصلة وقراءة القرآن. او كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم امر رجلا من القوم فجاء بذلو فشنع عليه فانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا يعتبر تطبيقا نصيا لهذه القاعدة. وبيان ذلك ان نقول ان - [00:30:32](#)
النبي صلى الله عليه وسلم نهى الناس ان يضربوه حتى لا يكون ذلك سببا في رده عن الاسلام او كراهيته للإسلام واهله. او انه اذا رأى الناس قد اقبلوا عليهم - [00:30:52](#)

فانه سيقوم وهو يبول. فتنتشر النجاسة في اكثر مكان من بقعة المسجد. او انه تضرروا اذا احتبس بوله وغير ذلك من المفاسد فراعي النبي صلى الله عليه وسلم هذا الضرر الاشد بارتكاب الضرر الاخف وهو ترك - [00:31:06](#)

يبول في موضع واحد ثم اريق الماء عليه الماء وانتهت المصيبة في ذلك. ومنها ايضا ما قرره الفقهاء في باب دفع طائل على العرض والنفس والمال. فاذا صال عليك احد يريد عرضك او حريمك او مالك او - [00:31:26](#)
فيجب عليك ان تدفعه بالاسهل فالسهل فان لم يندفع الا بقتله قتل دفعا لضرره. ولذلك يخرج على ذلك وجوب مقاتلة الخوارج. الخوارج الذين يصلون على دماء الناس بسبب التكفير العام ويقتلونهم. امرنا النبي - [00:31:46](#)

صلى الله عليه وسلم بقتالهم. واخبر بالاجر العظيم في لمن قتل في حق من قتلهم. وبالاجر العظيم في حق من؟ قتلوه فقتال الخوارج ليس بسبب كفرهم او ردهم. وانما لدفع ضررهم وصلتهم عن الناس. فان كان هذا الصائل - [00:32:10](#)
اندفعوا بالصراخ والزجر اكتفي بذلك. فان لم يندفع الا بضربه في موضع غير قاتل اضربه او اطلاق السلاح عليه في موضع غير قاتل. افعل ذلك. فان لم ينتفع الا بقتله. وابى الا - [00:32:30](#)

ان يقتل فحين اذا يقتل مجانا ولا دية ولا كفارة فيه. فاذا الواجب في دفع الصائل ان يدفع بالاسهل فالسهل فان عين قتله وجب قتله لان المتقرر ان الضرر الاشد يزال يدفع بالضرر الاخف. ومنها كذلك المسألة التي - [00:32:50](#)
قررها الفقهاء وهي مسألة التترس. وهي مسألة التترس. فقد قرر الفقهاء رحمهم الله تعالى في هذه المسألة ان الكفار لو تترسوا ببعض المسلمين وجعلوهم في الصنوف الامامية. وخيفة من ضرر الكفر وخيف من ضرر الكفار على عموم المسلمين. استغلالا لها لعاطفة المسلمين تجاه - [00:33:10](#)

فان المسلمين اذا رأوا اخوانهم المسلمين في الصنوف الامامية والكافار ورائهم فانهم لن يرمونهم بشيء خوفا من ان يقتل احد المسلمين ولكن اذا زحف الكفار علينا وخيف من سيطرتهم على البلاد وقتلهم للجيوش الاسلامية فلا جرم اننا - [00:33:40](#)
نرمي الكفار ونقصد اصابتهم. فاذا اصيب احد اخواننا المسلمين فانه يكون قد قتل بالتبع لا بالقصد الأول وقتله احتفال للضرر الخاص من اجل من اجل ان ندفع به ضررا عاما. ومنها كذلك - [00:34:00](#)

لقد قرر الفقهاء رحمهم الله تعالى جواز انتزاع الملكية الخاصة قهرا طاعات المصالح العامة لمراجعة المصالح العامة. مع ان انتزاع الملكية الخاصة من اصحابها فيها ضرر عليهم الا انه يتحمل هذا اليسيير من اجل دفع الضرر العامي او الضرر الاشد. وحتى تتحقق المصالح العامة - [00:34:20](#)

ولذلك اذا قررت الدولة طريقة مستقيما. ويمر على بعض الاراضي وامتنع بعض اصحاب الاراضي من تسليم اراضيهم للدولة مع ان الدولة سوف تدفع لهم عشرة اضعاف ثمنها. لان التثمين هو مجموع من - [00:34:50](#)
قيمة الارض الاصلية مضروبا في عشرة. مضروبا في عشرة. فالدولة كريمة في التعويض. فاذا ابى احد اصحاب الملكيات الخاصة دارا او مزرعة او اي نوع من انواع العقار ان يسلمها للدولة فلا جرم ان ميلان الطريق - [00:35:10](#)
يمينا او شمالا يجب ضررا على سالكيه. فضرره عام. فحين اذا يجوز شرعا لولي الامر ان يتزعزع ارض هذا الرجل من مثلها او باضعاف

مثلها حتى نستدعي بهذا الظرر الخاص الظرر العام. ولعل هذه القاعدة واضحة - 00:35:30

ومنها كذلك لقد ظهر في هذه الاونة الاخيرة ما يسمى بالتحليل قبل الزواج. اليك كذلك؟ وهذا امر قد تخرج منه البعض ولكنني اقول لهم لا حرج في ذلك والله الحمد والمنة لان المراد بهذا اكتشاف بعض الامراض - 00:35:50

والاعراض الوراثية التي قد يكون في شأنها حصول الضرر للعائلة كلها. فمن باب دفع الضرر الاشد يرتكب هذا الظرر الاخف. فنحن نحيز هذا وقد جمع من اهل العلم رحمهم الله تعالى. ولابد من الطاعة في مثل هذا الامر. فلا يجوز التحايل او كتابة التقارير او كتابة - 00:36:10

نتائج التحليل هكذا لمعرفة الطبيب او غير ذلك كل ذلك من الامور التي لا تجوز لانها من التحايل على تطبيق هذا النظام. ومنها كذلك خلافة بين الفقهاء جميعا. لا خلاف بين الفقهاء جميعا في جواز اسقاط الجنين ولو - 00:36:34

بعد نفخ الروح فيه اذا كان في بقائه ضرر على حياة امه. انتم معنون ولا لا؟ قالوا لماذا؟ قالوا لاننا لو اسقطنا الجنين ولو مات فان فرع ان مات فعندنا الاصل وهلاك الفرع ايسرا عندها من هلاك الاصل ولان - 00:36:54

ان حياة الام متحققة وحياة الجنين متوفمة. ولا يمكن ابدا ان نضحي بالحياة المتحققة من ها حياة متوفمة. ولان الاصل ان مات فرعه فسينتفع فرعا اخر ولكن الفرع ان مات اصله فلا يمكن ان - 00:37:19

انتج الفرع اصله وهذا من باب التعقييد والتأصيل. ومنها كذلك باب انكار المنكر على الولادة فان اهل السنة رحمهم الله تعالى قرروا في باب الولادة وجوب السمع والطاعة في غير معصية - 00:37:39

وحربة الخروج عليهم الا ان نرى كفرا بواحد عندنا فيه من الله برهان. اه وغلب على ظننا الانتصار عليهم بلا اراقة دماء وان الواجب الحج والجهاد واقامة الجمعة والجماعات وكل هذا الذي يقرره اهل السنة في هذا - 00:37:59

هذا الباب خاصة هو من باب دفع الضرر الاشد بارتكاب الضرر بارتكاب الضرر الاخف. ولو تأملت ما قرره اهل السنة في ذلك لوجدتهم تطبيقا صريحا لهذه القاعدة ولكن الجهل ينكرون على اهل السنة ذلك لعدم معرفتهم بهذه الاصول. ولذلك صلى بعض الصحابة - 00:38:19

الحجاج ومن هو في سفكه للدماء؟ وعربيته في الاسلام ولكن صلى خلفه انس وجمع من الصحابة. لماذا؟ لان الخلاف شر. وصلى كذلك ابن مسعود رضي الله تعالى عنه خلف الوليد ابن عقبة ابن ابي معيط. وقد صلى بهم مرة سكرانا فزاد بهم في الصلاة. هم سيعيدونها ولكن الخلاف - 00:38:39

شر ولذلك لا يجوز لاحد ان يتخلص عن الجمعة والجماعة التي لا تقام الا خلف امام المسلمين بل وصف اهل السنة من تخلف عنها وصلى في بيته بانه مبتدع. ولذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم كيف بك يا ابا ذر؟ اذا كانت عليك امراء يميتون او - 00:39:03

قال يؤخرون الصلاة عن وقتها. قال قلت فما تأمرني يا رسول الله؟ قال صل الصلاة لوقتها فان ادركتها معهم فصلّي ولا تقل اني صليت فلا اصلي. جمعا للكلمة ووحدة ووحدة للفصاف. فقد عرفتها وفcock الله انهم في - 00:39:23

هذا الباب اهتموا بتطبيق هذا الاصول نظرا للمصلحة العامة. ومنها كذلك انه يجوز تناول الادوية التي فيها شيء من السموم اليسيرة اذا كان الغالب على استعمالها السلام. ومنها كذلك جواز التخدير - 00:39:43

اجراء عملية جراحية مع ان الاصول في التخدير المنع لان فيه ظررا ظاهرا ومن الناس من خدر ولم يستفق ومن الناس من خدر وقد عقله لكن مع وجود هذا الضرر الا انه ضرر يسير بالنسبة لفتح بطنه بلا هذا التخدير. ولذلك - 00:40:03

فلا يعمد له الاطباء الا يعني لا يعمد الاطباء الى التخدير الا في موضع الضرورة وبقدر الحاجة فقط لكن يتتحمل ضرره اذا كان فيه افعل لضرر اشد و منها كذلك جواز قطع العضو المتأكل بسبب الغرغرينا. لاننا نقطع هذا العضو مع ان - 00:40:23

فيه ضررا لكننا نستدعي بهذا القطع هلاك الجسد كله والضرر الاشد يدفع بالضرر الاخف و منها كذلك انه يجوز ان نحيز للمرأة ان تتناول الحبوب المؤخرة للحيض لاتمام حجها. خوفا ان يفجأها الحيض قبل طواف الافاضة فيحصل عليها - 00:40:43

الضرر فهي وان كانت ستتضرر يعني ان ثبت طبا ان هذه المرأة بعينها تتضرر من تناول هذه الحبوب الا انه ضرر يسير يزور بقطنه

بعد ذلك. والفروع في ذلك كثيرة. ولكن لعل هذا الامر بان ان شاء الله. القاعدة التي بعدها ما ادرى كم رقمها عندكم - 00:41:13
الرابعة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة. الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة ونداء هذا من صور تخفيف الشريعة ايضا. هذا من صور تخفيف الشريعة مبنية على التخفيف وعلى التيسير - 00:41:33
ورفع الحرج عن المكلفين ومراعاة احوالهم. وامرها من اولها الى اخرها مبني على السماحة الرحمة وعلى الرفقه. فحينئذ من باب صور الرفق والرحمة بالمكلفين انزلت الشريعة حاجة المكلفين عامة كحاجة المجتمع او خاصة كحاجة فرد من افراد المجتمع انزلت حاجة المجتمع او حاجة الافراد - 00:42:03

منزلة الضرورة. فالحاجة التي تقوم بالمكلف ينظر لها الدين على انها من جملة الظروف التي لابد من مراعاتها ولابد من تفريحها عن المكلف. فهذا من باب صور التخفيف. وعلى ذلك - 00:42:33

فقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس قميص بسبب حكة كانت بهما مع انها قد يحتملان الحكة او قد يكون هناك تداول اخر. لكن لما قامت بهم الحاجة انزلت - 00:42:53
شريعة هذه الحاجة منزلة الضرورة فجعلتها تبيح المحظورات. فلما كان للعلاج لهذا بهذا النوع بخصوصه اجازته الشريعة لهم. ومنها كذلك من ثبت النبي صلى الله عليه وسلم انه اذن لصاحب جليل اسمه عرفة رضي الله عنه ان يتخذ انفا - 00:43:13

من ذهب مع ان استعمال الذهب حرام على على الرجال. وذلك لانه كان قد قطع انفه في الكلاب آآ حريرا قديمة بينه وبين في الجاهلية. فاتخذ مكانه انفا من من فضة. وضع شيئا من فضة - 00:43:43

انها انف ولكنه انتن عليه لان الفضة تتنفس وادته الرائحة. فاذن له النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انفا من ذهب مع ان الذهب حرام على الرجال ولكن عرفة محتاج له فانزل النبي صلى الله عليه وسلم حاجة عرفة منزلة - 00:44:03
الضرورة فاباح له فعل الحرام وهو اتخاذ الذهب مع انه رجل ولكن حاجته احلت له هذا المحرم وكذلك اه مما يدل على ذلك ويفرغ عليه ما رواه الامام البخاري من حديث انس رضي الله تعالى عنه ان - 00:44:23

ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة. مع انه يمكن ان يلصقه بحديدة مثلا او يغيروا الاناء اصلا. ولا يحتاج الى ذلك. فاذا المسألة ليست ضرورة وانما هي حاجة - 00:44:43

فلما قام مقتضى الحاجة فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وهو انه وضع شيئا من الفضة في هذا الاناء قيام الحاجة به. مع انه لو ضببه او شعبه بلا حاجة لكان الحكم حراما لا يجوز - 00:45:03

لعموم ادلة تحريم استعمال انية الذهب والفضة. ومن ذلك ايضا اعلم رحمك الله تعالى ان الاصل المتقررة حرمة السفر الى بلاد الكفار والاقامة بينهم. حرمة السفر الى بلاد الكفار والاقامة بينهم. ولكن الفقهاء نظروا الى بعض الحاجات. الى بعض الحاجات التي - 00:45:23

قد تقوم اما في المجتمع الاسلامي او في بعض افراده. فاجازوا السفر مع قيام الحاجة ولكن بثلاثة شروط. الشرط اول ان يكون عند المسافر دين يمتنع به من مواقعة شيء من الشهوات. الشرط الثاني ان - 00:45:53

كون عند المسافر علم يمتنع به من الوقوع في شيء من الشهوات. الشرط الثالث ان تقوم قائمة الحاجة للسفر. كعلاج لا يجده في بلاد المسلمين او يجده في بلاد المسلمين ولكن فعله في الخارج افضل لوجود طبيب لا يوجد في بلاد المسلمين علاجه - 00:46:13
او كبيع شيء لا يشتري او لا يباع الا في بلاد الكفار او كمراقبة امرأة اضطرت الى السفر الى بلاد الكفار لنيل علم لا يوجد الا في الا في بلادهم. وهذا امر معروف والله الحمد والمنة - 00:46:43

من فروع ذلك ايضا ان هناك من البلاد ما لا تحكم بشرعية الله ولا يوجد فيها محكمة شرعية ابدا. فما حكم التحاكم الى هذه المحاكم؟ ما حكم التحاكم الى هذه المحاكم - 00:47:03

الجواب اذا حلت الحاجة وقامت الضرورة لاستخراج حق من حقوقه عن طريق هذه المحاكم القانونية فإنه لا بأس حينئذ ان نترافق

اليها. مع بغض قلوبنا لحكم الطاغوت ولكن لا نجد طريقة لاستخراج حقوقنا الا بالمرور على هذه المحاكم. فلو اننا امرنا ونهى -

00:47:23

نهينا فلو اننا نهينا اهل تلك البلاد من ان يتراوعوا في استخراج حقوقهم الى من هذه المحاكم لحصل عليهم الضرر والضيق واذا ضاق الامر اتسع والحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او -

00:47:53

قصة فيترافق اليهم الانسان وهو كاره لذلك. وهنا مسألة خطيرة وهي ما حكم التجنس بجنسية دولة كافرة. ما حكم التجنس بجنسية دولة كافرة؟ الجواب الاصل انه يحرم على المسلم ان يتتجنس بجنسية دولة كافرة. هذا هو الاصل ولكن هذا التحرير يزول بعدة -

00:48:13

شروط الشرط الاول ان تقوم به قائمة الحاجة او تحل عليهم ضرورة بحيث لا يمكن من الاقامة في هذا المكان المحتاج والمضطر الى الاقامة فيه الا باستخراج الجنسية فحينئذ يجوز له ان يستخرجها. الشرط الثاني ان يكون بعد استخراجها ان يكون ولاءه -

00:48:43

وال حقيقي ومحبته القلبية لامته المسلمة. حتى ولو خالط الكفار او عاشرهم في الظاهر انما ذلك كان بسبب الحاجة والضرورة. ومنها الا يترب على اخذه للجنسية الا يترب على اخذه للجنسية ارتکابه لشيء من المحظورات الشرعية. ومنها -

00:49:13

ان يتمكن مع اخذ الجنسية من اظهار شعائره التعبدية كالموالاة والمعاداة والصلة والصيام والزكاة ونحوها ومنها ان تدعوه الضرورة وال الحاجة لاخذها. لأن يكون عالما من علماء المسلمين طرد من بلاد الاسلام وهدد بالقتل او -

00:49:43

اذا رجع الى بلاد المسلمين ولا بلاد اسلامية تستقبله. فلاسف في هذا الزمان اننا لا نجد احدا يستقبله الا بلاد الكفار ولا يوجد ان يعيش بامان الا في بلاد الكفار لشدة غلظ المسلمين -

00:50:07

وحكامهم على هذا العالم. فحينئذ نجيز له مع هذه الشروط ومع هذه الضرورة ومع هذه الحاجة ان يكون في بلاد الكفار لان الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة. نسأل الله ان لا نسأل الله عز وجل الا نقف هذا الموقف -

00:50:27

ومن فروعها كذلك اعلم بارك الله فيك انه يجب مراعاة حرمة الاطلاع على العورات المغلظة لا يجوز للانسان ان يعمد الى الاطلاع على شيء من ها من عورات المسلمين. لا يجوز للانسان ان يطلع على شيء من عورات المسلمين. ولذلك يقول النبي -

00:50:47

صلى الله عليه وسلم لا تباشر المرأة فتنعتها لزوجها كانه ينظر اليها. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفضي الرجل الى الرجل في التوب الواحد. ولا المرأة الى المرأة في التوب الواحد. كل ذلك امر -

00:51:17

مقرر قطعي تحرير قطعي التحرير. لكن الشريعة اجازت للخاطب ان ينظر الى شيء من عورته ان ينظر الى وجهها الى شعرها الى يديها الى قدميها ها حتى يؤدم لان ذلك احرى ان يؤدم -

00:51:37

بينهما اوليس هذا الاطلاع اطلاع على عورات المسلمين؟ الجواب نعم ولكن هذا لقيام الحاجة. فالحاجة تنزل منزلة الضرورة وابيح المحرم لقيام ايش؟ لا مو بضرورة لقيام الحاجة. فابيح المحرم لقيام الحاجة. ففي صحيح الامام مسلم من -

00:51:57

حديث ابي هريرة ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني نكحت امرأة من الانصار فقال انظر اليها فان في اعين الانصار شيئا. وجاء جابر وخبره بذلك فقال لجابر انظر اليها فانه احرى ان يؤدم بينكمما -

00:52:17

قال فكنت اتخبا لها حتى نظرت منها ما يدعوني ما دعاني الى نكاحها. فاجيز هذا الحرام من اجل قيام الحاجة لان الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة. ومنها كذلك محظورات الاحرام -

00:52:37

فإذا احتاج الانسان الى المحظور جاز وفدى. فإذا احتاج الانسان الى المحظور جاز وفدى. فقد احتاج كعب بن عجرة الى حلق شعره بسبب كثرة القمل الذي يتناثر على وجهه فهو محتاج فاجاز له النبي صلى الله عليه وسلم ان -

00:52:57

هذا الحرام في الاحرام وهو حلق الشعر من اجل قيام الحاجة به. مع ان المحرمات لا تبيحها الا الضرورات ولكن جعل النبي صلى الله عليه وسلم حاجة كعب بن عجرة ها في منزلة الضرورة لانا الحاجة تنزل -

00:53:17

الضرورة عامة كانت او خاصة. وكذلك ايضا اجازت الشريعة لمن به سبق وهو شدة الحاجة الى الجماع بحيث لو لم يجامع الان
لانفظحت عروق خصيته ومات هذا مرض من الامراض نسأل الله السلام - 00:53:37

لنا ولكم. اجازوا له ان يجامع امرأته ولو في نفاسها او حيضها لكن بشرط ان لا يجد زوجة اخرى طاهرة الشرط الثاني الا يستطيع
مهر حرة يتزوجها. الشرط الثالث الا يكون عنده امة. يستطيع ان يجامعها. فاذا - 00:53:57

هذه الشروط فيجوز له ان يقدم على هذا الحرام لانها حاجة. سوف تذهب بها سوف تذهب بها نفسه بل اظنها ليست فقط في دائرة
الحاجة اظنها ارتفقت الى مرتبة الضرورة - 00:54:17

الضرورة القاعدة الخامسة والأخيرة العادة محكمة. العادة محكمة قولهم العادة اي الامر المألوف والعرف الجاري الذي لا
ينكر حصوله ولا يستغرب وجوده وقولهم محكمة اي انها تجعل اي انها تجعل من جملة الاحكام الشرعية - 00:54:31
اي ان العادة يتعرف بها المكافف على ما سكت عنه الشرع من حدود واحكام فان الحكم ان صدر في الادلة ولم يرد في الادلة تحديد
ولا في اللغة العربية فاننا - 00:55:17

نعرف تحديده وضابطه بالعرف الجاري. ولذلك وددت ان يعبر الفقهاء عن هذه القاعدة بتعبير قرآني وهي قول الله عز وجل وامر
العرف كلمة وامر بالعرف هي عين قولهم العادة محكمة. هي عين قولهم - 00:55:38

العادة محكمة ولذلك من جملة ادلة هذه القاعدة قول الله عز وجل خذ العفو وامر بالعرف واعرض عن والعرف هو الشيء المعروف
وهو اسم لكل فعل يعرف بالعقل او الشرع حسنه - 00:56:08

ومن ادلة هذه القاعدة قول الله عز وجل وعلى المولود له رزقهن اي المرضعات لولده رزقهن وكسوتهم ايش؟ بالمعروف. ومن ادلتها
ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم جاء جاءت اليه هند امرأة ابي سفيان. فقالت يا رسول - 00:56:28

الله ان ابا سفيان رجل شحيح وانه لا يعطيوني ما يكفياني وولدي بالمعروف فقال لها ايش؟ خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف. ومن
ادلتها اقرار النبي صلى الله عليه وسلم لكثير من الاعراف التي كانت موجودة في زمانه. فلم يغير - 00:56:58

هذه الاعراف بل اعتمدها ورد كثيرا من الاحكام في تحديدها الى هذه الاعراف ومنها ايضا الاثر الموقوف على ابن مسعود رضي الله
عنہ قال قال رضي الله عنه ما رأه - 00:57:28

المسلمون حسنا فهو عند الله حسن. وما رأوه قبيحا فهو عند الله قبيح. فالشاهد ايها الاخوان ان العادة الجارية بين الناس يرجع اليها
لفصل كثير من الخصومات والنزاع بالفروع يتضح الامر باذن الله. من فروع هذه القاعدة انت تعلمون وفقكم الله - 00:57:48
قبل ان تكتبوا ان الله علق على مسمى الحيض احكاما. فاذا وجد مسمى الحيض ثبتت هذه الاحكام. واذا انتفى مسمى الحيض انتفت
هذه الاحكام. طيب. هل لهذا الحيض حد معلوم يتفق فيه النساء جميعا؟ ام ان لكل امرأة منها عادتها وعرفها؟ الجواب بل -
00:58:18

كل امرأة منها عادتها وعرفها. فمن النساء من تحيض قبل تسع ومن النساء من يتأخر ومن عفوا. فمن النساء من تحيض قبل ومن
النساء من يتأخر حيضها الى ما بعد الثانية عشرة. فاذا قول الفقهاء لا حيضة قبل تسع سنين فيه نظر - 00:58:48

ولذلك فالقول الصحيح انه يترك ذلك وتحديده الى عرف كل امرأة على حدة. لأن العادة محكمة. فالقول الصحيح ان المرأة اذا رأت ما
يصلح ان يكون حيضا فهو حيظ ولو رأته قبل تسع سنين. طيب - 00:59:08

وكذلك انقطاعه فان الفقهاء يقررون انه لا حيض بعد خمسين. ولكن هذا فيه نظر فانه لا يحد بل يحد بعرف كل امرأة منها على حدة.
فمن النساء من تعتبر ايسة وينقطع حيضها قبل الخمسين. فلا ترى بعده حيضا - 00:59:28

ابدا ومن النساء من يتأخر حيضها وينزل عليها في عادتها وشهره بعد الخمسين. فاذا هذا الامر الى عرف النساء وعادتهن. فاذا القول
الصحيح انه لا سن لاكثر ما انه لا حد لاكثر سن ينقطع فيها الحيض. وانما الامر متترك الى النساء. وكذلك عدد الايام التي - 00:59:48
في تحيضها المرأة ايضا يرجع فيه الى عرفها. فمن النساء من تحيض ستة ايام. ومن النساء من تحيض ثمان ايام ومن النساء من
تحيض في كل سنة شهرا واحدا. ومن النساء من لا تحيض - 01:00:18

فوق مطلقا لعلة في ارحامها. وغالبا غالبا اذا اضطرب امر الحيض اضطرب امر الولادة هذا في الاعم الالغلب. ومن النساء من حيض وخمسة ايام ومن النساء من حيضها اقل واكثر. فإذا لا حد لا لاكثر الحيض - [01:00:38](#)

ولا لاقلها وانما الامر متترك الى عرف المرأة في نفسها والى عادتها الجارية. انتم معنـى في هذا ولا لا؟ فهذا امر يقطع به فإذا ما يتعلق بحـيـضـ المـرـأـةـ الاـصـلـ فـيـهـ اـنـهـ يـرـجـعـ فـيـ تـحـديـدـهـ اـلـىـ عـرـفـ المـرـأـةـ وـعـادـتـهـ - [01:00:58](#)

لان العادة في مثل هذا محكمة. لأن العادة في مثل هذا محكمة. ومن فروع هذه القاعدة ايضا اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في الالفاظ التي تتعقد بها البيوع والانكحة وغيرها من المعاملات. فتجد كثيـرا من الفقهاء - [01:01:18](#)

الفاظا في كتاب البيع والفاظا في السلم والفاظا في النكاح والفاظا في كذا وكذا. ولكن القول الصحيح ان هذا الامر متترك الى اعراف البلاد. فالقول الصحيح ان البيع ينعقد بكل ما عده الناس - [01:01:38](#)

بيعا والنـكـاحـ يـنـعـقـدـ بـكـلـ مـاـ عـدـهـ النـاسـ طـيـبـ وـالـعـجـمـ ماـذـاـ يـفـعـلـونـ اوـلاـ يـعـرـفـهـ مـثـلاـ الاـ اـهـلـ نـجـدـ طـيـبـ اـهـلـ الـبـلـادـ المـجاـوـرـةـ ماـذـاـ يـفـعـلـونـ - [01:01:58](#)

فـاـذـاـ القـوـلـ الصـحـيـحـ اـنـ الـمـعـاـلـمـاتـ فـيـ اـنـ الـمـعـاـلـمـاتـ فـيـ اـنـ عـرـفـهـ اـنـكـاحـ وـالـانـكـحـةـ فـيـ اـنـ عـقـادـهـاـ يـرـجـعـ فـيـهـاـ الـىـ ماـ قـرـرـهـ عـرـفـ فـيـنـعـقـدـ البيـعـ بـلـسـانـ عـرـفـ اـنـتـ وـيـنـعـقـدـ النـكـاحـ بـلـسـانـ عـرـفـ اـنـتـ فـوـبـاـ بـعـضـ الـفـاظـ النـكـاحـ - [01:02:18](#)

في جـيـزانـ هـاـ تـخـتـلـفـ عـنـ الـفـاظـنـاـ فـيـ نـجـدـ وـلـاـ لـاـ يـاـ جـمـاعـةـ؛ فـاـذـاـ اـهـلـ نـجـدـ يـعـقـدـونـ نـكـاحـهـمـ وـمـعـاـلـمـاتـهـمـ بـالـلـفـاظـ الـتـيـ جـرـيـ تـجـريـ عـلـىـ السـنـتـهـمـ وـتـسـتـقـرـ فـيـ عـادـتـهـمـ. وـكـذـلـكـ اـهـلـ جـيـزانـ - [01:02:38](#)

دون النـكـاحـ عـلـىـ مـاـ تـقـرـرـ فـيـ عـرـفـ بـلـادـهـمـ وـاـخـتـارـ هـذـاـ القـوـلـ شـيـخـ الـاسـلـامـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ. وـلـذـكـ النـكـاحـ لـاـ يـشـتـرـطـ لـفـظـ مـعـيـنـ. لـاـ زـوـجـتـكـ وـلـاـ اـمـلـكـتـكـ وـلـاـ انـكـحـتـكـ. وـانـمـاـ هـاـ مـاـ عـدـهـ النـاسـ اوـ اـهـلـ عـرـفـ - [01:02:58](#)

في نـكـاحـ فـاـنهـ يـعـتـبـرـ مـنـ النـكـاحـ الـمـقـبـولـ. وـمـنـهـ كـذـلـكـ آـآـيـقـوـلـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ مـنـ اـبـتـاعـ شـيـئـاـ فـلـاـ يـبـيـعـهـ حـتـىـ يـسـتـوـفـيـهـ. ايـ حتـىـ يـقـبـضـهـ. فـاـذـاـ لـاـ يـجـوزـ لـكـ بـيـعـ شـيـئـاـ اـشـتـرـيـتـهـ - [01:03:18](#)

ما دـامـ السـلـعـةـ فـيـ مـكـانـهـاـ بـلـ لـاـ بـدـ اـنـ تـنـقـلـهـاـ اـلـىـ رـحـالـكـ حـتـىـ تـكـوـنـ قـدـ قـبـظـتـهـاـ قـبـظـاـ صـحـيـحاـ تـاماـ كـامـلاـ وـبـنـاءـ عـلـىـ ذـكـ يـجـوزـ لـكـ اـنـ تـبـيـعـهـاـ. طـيـبـ الـقـبـضـ مـاـ تـحـديـدـهـ - [01:03:38](#)

اـتـحـديـدـ لـهـ وـاـنـمـاـ يـرـجـعـ فـيـ تـحـديـدـهـ اـلـىـ التـجـارـ. فـاـذـاـ عـدـهـ التـجـارـ اوـ الـعـامـةـ فـيـ هـذـاـ النـوـعـ مـنـ السـلـعـةـ تـيـقـبـضـهـاـ فـهـوـ الـقـبـضـ الـمـعـتـبـرـ. وـلـذـكـ قـبـضـ السـيـارـاتـ يـخـتـلـفـ عـنـ قـبـضـ الـبـاـخـرـاتـ وـخـفـضـ قـبـضـ الـبـاـخـرـاتـ يـخـتـلـفـ عـنـ قـبـضـ الطـائـرـاتـ - [01:03:58](#)

وـقـبـضـ الطـائـرـاتـ يـخـتـلـفـ عـنـ قـبـضـ الـاـسـلـحـةـ وـقـبـضـ الـاـسـلـحـةـ يـخـتـلـفـ عـنـ قـبـضـ الشـيـابـ وـقـبـضـ الشـيـابـ يـخـتـلـفـ عـنـ قـبـضـ الـاـوـانـيـ. وـقـبـضـ الـاـوـانـيـ يـخـتـلـفـ عـنـ قـبـضـ الـنـقـدـيـنـ الـذـهـبـ وـالـفـضـةـ. فـاـذـاـ لـكـ كـلـ سـلـعـةـ قـبـضـهـاـ وـعـادـةـ التـجـارـ فـيـ مـثـلـ - [01:04:18](#)

فـمـدـهـ. اـذـاـ قـبـضـ مـرـدـ مـعـرـفـتـهـ اـلـىـ عـرـفـ. فـيـمـاـ يـكـالـ الـكـيلـ يـكـوـنـ قـبـضـهـ بـالـكـيـنـ وـفـيـمـاـ يـعـدـ قـبـظـهـ بـالـعـدـ وـفـيـمـاـ يـذـرـعـ قـبـظـهـ بـالـذـرـعـ وـفـيـمـاـ يـوـزـنـ قـبـظـهـ وـبـالـوـزـنـ وـفـيـمـاـ يـسـلـمـ تـسـلـيـمـاـ قـبـضـهـ بـالـاسـتـلـامـ وـهـكـذـاـ - [01:04:38](#)

وـمـنـهـ كـذـلـكـ مـسـافـةـ السـفـرـ التـيـ يـعـتـبـرـ مـنـ قـطـعـهـاـ مـسـافـرـاـ. فـاـنـ السـفـرـ كـتـبـتـ عـلـيـهـ الشـرـيـعـةـ اـحـكـامـاـ. الـيـسـ كـذـلـكـ؟ـ وـلـكـنـ لـمـ يـحدـدـ الشـارـعـ المسـافـةـ التـيـ بـقـطـعـهـاـ يـسـمـيـ اـلـاـنـسـانـ مـسـافـرـاـ فـيـتـرـكـ الـاـمـرـ اـلـىـ عـرـفـ النـاسـ. فـاـذـاـ عـدـهـ اـهـلـ عـرـفـ تـلـكـ الـبـلـدـ سـفـرـاـ فـهـوـ السـفـرـ الـذـيـ - [01:05:07](#)

يـتـرـبـ عـلـىـ الـاـحـكـامـ. وـقـدـ كـانـ فـيـ السـابـقـ يـفـتـيـ كـثـيرـ مـنـ الـمـشـائـخـ فـيـ الدـلـمـ اـنـ مـنـ ذـهـبـ الـلـهـ مـسـافـرـ الـخـرـجـ لـكـنـ تـغـيرـ هـذـاـ عـرـفـ هـاـ لـيـسـ الـطـرـقـ وـسـهـوـلـةـ السـيـرـ عـلـيـهـ وـتـغـيـرـ وـاـخـتـالـفـ - [01:05:37](#)

فـالـسـفـرـ اـلـىـ الـرـيـاضـ اـلـاـنـ نـعـدـهـ سـفـرـاـ. لـكـنـ قـدـ تـتـصـلـ الـبـلـادـ اوـ بـسـاتـيـنـهـاـ مـعـ بـعـضـ حـتـىـ لـاـ يـكـوـنـ الـذـهـابـ اـلـىـ الـرـيـاضـ سـفـرـاـ فـاـذـاـ قـدـ كـانـ سـفـرـاـ فـيـ الـمـاـضـيـ ماـ لـيـسـ بـسـفـرـاـ اـلـاـنـ لـاـخـتـالـفـ الـاـعـرـافـ - [01:05:57](#)

كـوـنـوـاـ فـيـ السـابـقـ هـاـ اـشـيـاءـ كـتـاـ نـعـدـهـ اـلـاـنـ سـفـرـاـ وـيـكـوـنـ فـيـ الـلـاـحـقـ لـيـسـ بـسـفـرـ وـالـاـمـرـ اـلـىـ اللـهـ. فـاـذـاـ هـذـاـ يـنـبـيـ عـلـىـ عـرـفـ. فـاـذـاـ قـوـلـ الصـحـيـحـ هـوـ مـاـ اـخـتـارـهـ اـبـوـ الـعـبـاسـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ مـنـ اـنـ مـسـافـةـ السـفـرـ لـاـ حـدـ - [01:06:17](#)

بالكيلو مترات فيها ولا بالبرد وانما بما عده الناس سفرا. اذا اختلف عرف البلد فالعبرة بالاكثر فالعبرة بالاكثر. ومنها كذلك القول الحق ان اعفوا اجمع العلماء على وجوب النفقة على الزوجة. يجب على الزوج ان ينفق على زوجته. لكن تحديد هذه - 01:06:37
هل هو مذكور؟ الجواب لا. وانما النبي صلى الله عليه وسلم ردها الى العرف. كذلك الله عز يقول وعاشروهن بالمعرف ومن المعاشرة بالمعرفة بالمعرفة. وكذلك الله عز وجل يقول يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول - 01:07:07
للنساء رزقهن وكسوتها بايش ؟ بالمعرفة. فالشارع امر بالنفقة على الاهل والالهاد ولم هذه النفقة ولا حد لها في اللغة. فيحد بالعرف. فما عده العرف من النفقة الواجبة من الزوج لزوجته فهو من النفقة الواجبة مثل الثياب ستر عورتها هذا من النفقة الواجبة. ايواءها في بيت في مسكن هذا - 01:07:27

من النفقة الواجبة اطعامها اسقاوها رعايتها الاحسان اليها كل ذلك من النفقة الواجبة. وما عده العرف من النفقة المستحبة الزائدة الكمالية فهو من فهو من النفقة التحسينية. فاذا الامر بالنفقة لا حد له - 01:07:57

فرجعنا الى تحديده بالعرف. انتم معي يا اخوان في هذا لان العادة محكمة. ومنها كذلك ايها الاخوان. كل كل اطعام مأمور به في الصدقة فمرد تحديده الى العرف. كل اطعام مأمور به في الكفارة قصدي - 01:08:17

انتبهوا في الكفارة كل اطعام في الكفارة فمرده الى العرف. كالاطعام في اليمين في قول الله عز وجل فاطعام عشرة مساكين من ايش ؟ من اوسط ما تطعمون اهليكم اي ردها الى العرف. فاذا كان العرف السائد هو الاطعام وطعام - 01:08:37
تمر فالاطعام في الكفارة يكون بالتمر. واذا كان القوت المنتشر في البلد هو الفول فاطعام المسكين يكون بالفول وان كان بالعدس يكون بالعدس وان كان بالبر يكون بالبر. ونحن عندنا القوت المشتهر - 01:08:57

الارز والله الحمد والمنة فيكون اطاعمانا من هذا الامر. اذا حددنا الاطعام بماذا ؟ بالعرف. حددنا الاطعام اما بالعرف وكذلك الاطعام ها في محظورات الحج. لا بد من اذا ارتكب الانسان فدية - 01:09:15

آآ اذا ارتكب الانسان حلقا او طيبا او غير ذلك فان عليه فدية اذى منها اطعام ستة مساكين ونوع الاطعام يختلف خلاف الاعراف فكل اهل بلد يطعمون ما تقرر في عرفهم انه القوت السائد او المشتهر. فهو بتروح تطعمها برتقال - 01:09:39
البرتقال ليس هو المأكول السائد وانما هو مأكول تكميلي. لكن المأكول الضروري هو الارز والله الحمد والمنة اذا هذي قاعدة متكررة. الاطعام يختلف باختلاف الاعراف. بل حتى في زكاة الفطر فقد امر الشارع بصاع - 01:09:59

وحدها بانواع هي قوتهم في عرفهم. لكن لو تغير العرف وتغير القوت فان الحكم يتغير تغير اعراف فهمتم هالقاعدة هذي ؟ طيب ومنها كذلك اعلان الزواج اعلان الزواج فالشريعة امرت باظهار الزواج واعلانه وحرمت نكاح السر في الخفاء. طيب اعلان الزواج هل تتفق - 01:10:19

فيه الدول والاعراف ام تختلف ؟ فاذا كل عرف يطلب منهم ان يعلنوا زواجهم بعرفهم وعادتهم لان العادة محكمة. نحن عندنا في عرفنا يعلن باشياء يختلف عن اعلانها في العراق. يختلف عن اعلانها في - 01:10:49
سوريا يختلف عن اعلانها جايكم جايكم يختلف في اعلانها عن مصر ولا لا يا جماعة اذا هل العادة الجارية محكمة ؟ ومن الفروع كذلك عليها لقد حرمت الشريعة. هدايا في حق - 01:11:09

صنفين من الناس في حق الولاة والعمال يعني لولاة الامر. فقالت الشريعة هدايا العمال غلول. وقد انكر النبي صلى الله عليه وسلم على ابن اللتبية لما اخذ شيئا من هدايا الناس. وهناك صنف اخر يحرم - 01:11:29

هديته يحرم عليه قبول هديه وهو الدائن بالنسبة للمدين. وتفصيل ذلك ان نقول ان الاصل في صاحب الرئاسة الا يقبل هدية من مرؤسيه قالوا لماذا قالوا لان الغالب ان المرفوض يريد ان يتذرع بهذه الهدية الى كسب قلب ايش ؟ الرئيس فيعطيه - 01:11:52
فيه ما لا يستحق او يوظفه وظيفة لا يستحقها او يغدق عليه مالا ليس هو باهله له. فاذا هي هدايا ولكنها تتضمن في الباطن حيل للوصول الى مقاصد لا تجوز - 01:12:22

ولذلك لا يجوز لصاحب الرئاسة كالامير كامير البلد او العامل على الزكاة ان يقبل هدية. لكنهم قالوا يستثنى من ذلك حالة واحدة وهي

الهدايا التي جرت بها العادة قبل توليه للولاية. يعني مثلاً كان يكون أنا - [01:12:40](#) او الاخفاء بينما عادة سنوية اني لاهديه طنا من التمر. هذى سنوية. هذه الهدية عنوان محبة بيني وبينه. تهادوا تحب فهي تكسب القلوب وتأسره. قدر الله ان يتولى هو وظيفة من وظائف المسلمين كأن يكون وزيراً او أميراً بلد اللي أنا فيها. طيب - [01:13:00](#) او يجوز له قبول هذه الهدية مني ؟ لماذا ؟ لأنها عادة جارية والعادة محكمة. لأنها جارية عادة جارية والعادة محكمة. شف كيف استثنى بالعادة لأنها دليل تحكم. طيب وما الدليل على حرمة قبول الدائن هدية المدين - [01:13:20](#) الدليل على ذلك اثري ونظري. أما الاثري ففي صحيح الامام البخاري. من حديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه انه قال قال قدمت المدينة فلقيت عبدالله بن سلام كان جاى من اليمن قال فلقيت عبدالله ابن - [01:13:40](#) سلام. فقال إنك بارض الربا فيها فاش. فإذا كان لك على أحد دين فاهدى لك حملة ابن او حمل شعير او حمل قط الزت المعروف. فلا تأخذه هو ربا. ومثل هذا لا يقال بالرأي فله حكم الرفع. واما النظر فلان المدينة - [01:14:00](#) انما يتذرع بهديته للدائن ان يجعله يستحي من المطالبة بدينه ولكن الفقهاء استثنوا حالة واحدة بل استثنوا حالتين في هذه الصورة استثنوا حالتين. التي تخصنا منها حالة الاولى وهي فيما لو - [01:14:30](#) فيما لو جرت العادة بتلك الهدية بينهما قبل الدين فهنا يجوز للدائن قبولها لأن غلبة الظن في كونها حيلة منتفية. وإنما عنوانها المحبة اتريدون الحالة الثانية ؟ الحالة الثانية اذا نوى الدائن احتساب قيمة الهدية من دينه - [01:14:55](#) اذا نوى الدائن احتساب قيمة الهدية من دينه. كأن يكون ديني على الاخ نايف ترى جاي من عرعر للدورة يا اخوان. لأن ان يكون ديني على الاخ نايف الف ريال واهداني هدية قيمتها خمسون ريالاً وليس ثمة عادة جارية - [01:15:23](#) بينما فاذا يجوز لي ان اقبلها في ها فيما لو اردت ان احتسبها من الدين فيكون يبقى في ذمته لي مئة وخمسون ريالاً. اذا العادة محكمة حتى في الهدايا. حتى في الهدايا. ومنها كذلك - [01:15:43](#) ومنها كذلك الحق بالقبول ان من وكل غيره في حج في الحج عنه واعطاه مالاً وحج به وبقي شيء من المال. فهل يرده الى صاحبه او يتملكه انتم فهمتم المسألة ؟ طيب. الحق في ذلك هو الرجوع الى ما يقرره العرف. فان كان العرف السائد الذي جرى عليه - [01:16:02](#) الناس ان الموكل لا يسأل النفق المالي او بقى شيء منه ؟ وإنما يعطيك المال كله ولا عنه فحينئذ ان فضل بعد الحج شيء من المال فانت احق به. وان جرى العرف على المطالبة بذلك - [01:16:36](#) فحين اذ لا حق لك الا باذن جديد. الا باذن جديد. تقول له لقد حججت وانفاقت وبقي من مالك خمس مئة ريال فان قال هي لك فهي لك والا فالواجب عليك ردتها. اذا لم ردناها الى العرف - [01:16:56](#) لأن العادة لأن العادة محكمة. ومنها ايضاً انه يجب علينا ان نحمل الفاظ الواقعين والموصيين على اعرافهم هم. فإذا اختلفنا في تفسير لفظ لفظة في وصية او لفظة في وقف فاننا نرجع الى تحديدها بالنظر الى عرف الواقع او عرف - [01:17:16](#) الموصي حتى يتحدد لنا المطلوب والمراد والمراد منها. والمراد منها لأن العادة محكمة. الله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد - [01:17:46](#)